ملخص

إن موضوع "التحول الديمقراطي في فلسطين" هو من المواضيع الشائكة التي لا زال يدور جدل كبير حولها. ولكن، مهما كانت خصوصية هذه العملية في فلسطين، فإن أي عملية تحول ديمقراطي ي فترض منها جملة من التغيرات الجذرية فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين . وباعتبار أن الطفل هو مواطن أيضاً في المجتمع الفلسطيني، ويشكل أكثر من نصف المجتمع إحصائياً، فلا بد أن تطاله بعض جوانب القانون العام. ولا بد، بالأحرى، من وجود قانون خاص به. لذا، تنطلق إشكالية هذه الدراسة لرصد الإجابة على سؤال مركزي مفاده: ما هو أثر التحول الديمقراطي، إن كان موجوداً، أو التحول الديمقراطي الكاذب Pseudo-Democratic Transformation، في إتاحة المجال أمام المنظمات الرقابية والعقابية الحكومية ، وغير الحكومية، للحد من ظاهرة الإساءة للأطفال في السياق الفلسطيني؟

من خلال مراجعة عدد كبير من الأدبيات، وفحص منطلقاتها ومعقلناتها، ودراسة الواقع الفلسطيني كحالة معاشة، قامت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن التحول الديمقراطي في فلسطين هو تحوُّل مشوه نظراً لوجود فلسطين في حالة استعمارية، وبذا، فلم تودِّ التحول الكاذب هذا إلى التقليل من ظاهرة الإساءة للأطفال. ولفحص علائق إشكالية هذه الدراسة وفرضياتها تم اعتماد منهجية تحليل المضمون لتحليل أثر "التحول الديمقراطي" في فلسطين وعلاقته بقانون الطفل الفلسطيني، كما تم استخدام المقابلات الموس عة كوسيلة مساعدة في التأكد من مخرجات عملية تحليل المضمون نظراً لوجود جدل فكري، وانحياز إيديولوجي، وسياسي هائل حول موضوع التحوُّل أساساً من منظور الجهات ذات العلاقة به سواء كانت مؤسسات مجتمع مدني غير حكومية، أو غيرها.

وبناءً على ما سبق، فقد تم تقسيم الرسالة إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول منها : حقوق الطفل و"تحوُّلات" الشرط الاستعماري–مقدمة في المنهج والهدف؛ فيما يتخصص الفصل الثاني: بمراجعة أدبيات الدراسة والتي تشتمل على أدبيات التحول الديمقراطي وأدبيات الإساءة للأطفال في السياقات المحلية، والإقليمية، والعالمية. أما الفصل الثالث: فيتناول حقوق الطفل الفلسطيني بين النظرية والتطبيق، حيث تم تناول اتفاقية حقوق الطفل وانعكاسها على الطفل الفلسطيني، إضافة إلى التشريعات الفلسطينية وخاصة المتعلقة بالطفل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، وخاصة مسودة قانون الأحداث . فيما يتناول الفصل الرابع: دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الإساءة، حيث تم التعرف على الإساءة وأشكالها، إضافة إلى دراسة دور المجتمع المدني وخاصة العاملة في حقل الأطفال، ومؤسسات المجتمع

المدني الرقابية التي تم التحقق منها عبر مجموعة من المقابلات الموسعة مع ثلاثة عشر شخصية ذات علاقة بموضوعة الدراسة. وأخيراً، تم تخصيص الفصل الخامس : لفحص وعرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بناء على تحليل قانون الطفل الفلسطيني والمقابلات.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فهي أن هناك "التحول الديمقراطي في فلسطين" لم يحدث نتيجة لاستمرار خضوعها للشرط الاستعماري الإسرائيلي، وأن ما يدور الحديث عنه هو "تحوُّل كاذب ديمقراطي" أو "تحوُّل متوهَّم" Pseudo-Democratic Transformation وأن دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، سواء العاملة في الحقل مباشرة على نحو حمائي أو تلك الرقابية العاملة على نحو إشرافي تعهُّدي، هو دور محدود وغير فعَّال سواء في الحد من ظاهرة الإساءة للأطفال أو منعها . هذا بالإضافة إلى أن دور المؤسسة الرسمية للسلطة الفلسطينية غير فعَّال، وفي بعض الأحيان غير قائم على الإطلاق.